


مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٤٠٥**

الثلاثاء، ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد دولاتر . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد إلييتشوف |
| | الأردن . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة قعوار |
| | إسبانيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد غونثاليث دي ليناريس |
| | أنغولا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد لوكاس |
| | تشاد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد مانغرال |
| | شيلي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد باروس ميليت |
| | الصين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد شين بو |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية . . . . . . . . . . . . . . | السيد راميريث كارينييو |
| | ليتوانيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة ياكوبونه |
| | ماليزيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة أدنين |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. . . . . . . | السير مارك لايل غرانت |
| | نيجيريا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد لارو |
| | نيوزيلندا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد مكلاي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بريسمان |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/141)

التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/163)



1507269 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

## تقرير الأمين العام عن عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور (S/2015/141)

## التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/163)

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/141، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وإلى الوثيقة S/2015/163، التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

**السيد لادسوس** (تكلم بالفرنسية): أشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي مجددا، لإبلاغ مجلس الأمن بالحالة في دارفور. وكما أشرت، سيشكل التقريران الأخيران للأمين العام محور اجتماعنا اليوم: التقرير المنتظم عن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/141)، والتقرير الخاص الذي صدر خلال شهر آذار/مارس (S/2015/163). ووفقا للفقرة ٧ من القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤)، فإن التقرير الخاص مكرس خصيصا لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية الجديدة للعملية المختلطة، وتسليط الضوء على التقدم المحرز والصعوبات الرئيسية التي جرت مواجهتها خلال هذه العملية.

ويقدم أيضاً تحليلاً شاملاً للحالة الراهنة في دارفور، ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة وآخر المستجدات بشأن عملية نقل بعض أنشطة البعثة للوكالات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن وضع استراتيجية الخروج للعملية المختلطة.

ومنذ اعتماد الأولويات الاستراتيجية الثلاث بموجب القرار ٢١٤٨ (٢٠١٤) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحرزت العملية المختلطة تقدماً كبيراً في تنفيذها. ويذكر الأعضاء أن هذه الأولويات الثلاث هي: أولاً، الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ ثانياً، حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ وثالثاً، تقديم الدعم، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، للوساطة في التراعات القبلية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمعالجة أسبابها الجذرية.

وفيما يتعلق بالأولوية الأولى لدعم جهود الوساطة، واصل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة دعم الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لإنشاء عملية سلام شاملة للجميع. خلال عام ٢٠١٤، حث كبير الوسطاء المشترك الجماعات

المتمردة غير الموقعة على الانضمام إلى عملية السلام على أساس وثيقة الدوحة من دون شروط مسبقة. وقد شُجّعت الحكومة السودانية على تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل سلمي للصراعات المختلفة في البلد.

وفي أعقاب هذه الجهود، جرت مفاوضات مباشرة بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وحركة العدالة والمساواة – فصيل جبريل ابراهيم، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في أديس أبابا تحت رعاية الفريق الرفيع المستوى. غير أنها توقفت بسبب الخلافات بين الأطراف المدرجة على جدول الأعمال وطرائق المناقشات. ورفضت الحكومة السودانية على وجه الخصوص مقترحات الجماعات المتمردة، التي أصرت على أن تكون المسائل الإنسانية والمصالحة والمسائل الأخرى المتعلقة بالتنمية والأراضي موضوع مفاوضات منفصلة. وخلال المناقشات، ظلّت الحكومة السودانية على موقفها بأن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور هي الإطار المرجعي الوحيد، في حين أن الجماعات المتمردة كررت من جديد أن أحكام الاتفاق ليست ملزمة لها بالضرورة.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، واصلت العملية المختلطة حماية مواقع ومخيمات المشردين والمدنيين بشكل عام من خلال الدوريات والانتشار الاستراتيجي. ولتلبية احتياجات المدنيين المعرّضين للخطر، أنشأت البعثة مناطق حماية في المخيمات وحولها في سرف عمرة وكوسما وأم بارو في شمال دارفور، وكذلك في خور أبشي في جنوب دارفور. استلزم هذا نشر وحدات عسكرية ووحدات شرطة إضافية لحماية العمليات الإنسانية وتزويدها بالدعم اللوجستي اللازم. ومن خلال الاتصالات مع زعماء مختلف القبائل والسلطات السودانية، ساعدت العملية المختلطة على منع الهجمات على السكّان المدنيين وإحباطها في كلمة ولابادو وكبكابية في جنوب دارفور وشرق دارفور وشمال دارفور على التوالي.

ولتعزيز الحوار بين القبائل واحتواء الصراعات المحلية، كانت البعثة على اتصال مستمر مع الزعماء التقليديين والسلطات المركزية والمحلية، والمجتمع المدني ومجموعات الشباب. أدى هذا الالتزام، الرامي إلى دعم جهود الوساطة، إلى توقيع اتفاقات محلية لوقف الأعمال العدائية مما خفض العنف الناجم عن الصراعات الرئيسية الأربعة بين القبائل في المنطقة، أي الصراع بين المعاليا والرزيقات وبين المعاليا والحمر في شرق دارفور؛ وبين بني حسين والرزيقات الشمالية في شمال دارفور؛ وبين السلامات والمسيرية في وسط دارفور. ومن الواضح أنه سيناريو منفصل عن بعضه بدرجة كبيرة في جميع أنحاء دارفور.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الوقت نفسه، عملت البعثة أيضاً نحو معالجة التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه تنفيذ الولاية، على النحو المحدد في الاستعراض الاستراتيجي للعام الماضي. لقد تحسّن التعاون مع الحكومة، على الأقل من حيث تقليل المدة المطلوبة للموافقة على المعدات المملوكة للوحدات وطلبات التأشيرات، رغم أن بعضها ما زال معلّقاً. ولكن المشكلة الأكبر هي منع الحكومة وصول مساعدات العملية المختلطة إلى المناطق المتضررة من النزاع، وهو الأمر الذي ما زال يعوق إلى حد كبير قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. يذكر الأعضاء أن هذه كانت الحالة في تابت، شمال دارفور، عقب ادعاءات بالاغتصاب الجماعي في تشرين الأول/أكتوبر، وكانت الحالة أيضاً في شرق جبل مرة في أعقاب تصاعد القتال بين الحكومة والجماعات المسلحة منذ كانون الأول/ديسمبر. وقد فرضت أيضاً قيود مماثلة على الجهات الفاعلة الإنسانية، الأمر الذي

أدى إلى تأخر جهود الاستجابة المبذولة في المناطق الأكثر تضرراً من العمليات الأخيرة.

وعلى مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، قامت العملية المختلطة بتنفيذ سلسلة من التدابير الرامية إلى التصدي للتحدي المتمثل في القدرات التشغيلية للقوات ومدى فعاليتها على أرض الواقع. وقد شهد العنصر العسكري تغييرات هيكلية وتكوينية، مما زاد – ويسرّني أن أقول ذلك – من معدّل صلاحية تشغيل معدّاته إلى أكثر من ٩٠ في المائة؛ وقد تحسن أيضاً الحفاظ على الرقابة وتقديم التوجيه إلى وحداتها. ولا بد لي من أن أضيف أننا في الأشهر الأخيرة قد اتخذنا تدابير صارمة في أربع حالات حيث أعدنا بعض الوحدات إلى أوطانها لأنها أثبتت تصرّفها بطريقة غير مناسبة على أرض الواقع. ويشمل ذلك وحدات وقادتها.

وسوف تجرى دراسة للقدرات العسكرية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة من أجل ضمان أن نشر القوة الحالية متوافق تماماً مع الأولويات الاستراتيجية والتحديات الأمنية المتغيرة على أرض الواقع. وقد أتم عنصر الشرطة، من جانبه، ترشيد قوامه وهياكل القيادة والمراقبة التابعة له، وزاد المرونة التنفيذية من خلال الانتشار الاستباقي استجابة للتهديدات الأمنية. ولا بد لي من أن أضيف أن العديد من هذه التدابير اتخذت على أساس التوصيات التي صاغتها البعثة الأولى التي أرسلها مدير الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام – الذي ما زلت أدعوه المفتش العام – في العام الماضي إلى دارفور. وقدم عدداً من التقييمات والتوصيات التي وفّرت لنا أساساً قوياً جداً للعمل في أثناء هذه الفترة.

ومن أجل تحسين التنسيق الداخلي، أجرت العملية المختلطة أيضاً تنقيحاً كبيراً لهياكلها الإدارية وآلياتها للتنسيق بين مختلف العناصر، ومع ذلك لا تزال بعض التحديات الرئيسية باقية، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين إعداد البعثة للتقارير وتحليلها للحوادث، ونهجها في الاتصالات الداخلية والخارجية، وتعيين الموظفين في الوظائف الرئيسية. وعلى الرغم من التحسينات على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، هناك حاجة أيضاً إلى تحقيق مزيد من التقدم في إنشاء منظومة للإنذار المبكر والاستجابة في أنحاء دارفور كلها.

واسمحوا لي الآن بتقديم آخر المستجدّات وتحليل الحالة الراهنة في دارفور. لقد تدهور الوضع الأمني بدرجة كبيرة على مدى السنة الماضية. فقد تزايد القتال بين حكومة السودان والجماعات المسلحة غير الموقعة زيادة كبيرة. وفي محاولة لإلحاق الهزيمة بالجماعات المسلحة، نفذت الحكومة هجومها العسكري المسمّى ”الصيف الحاسم“ من خلال استخدام قوات الدعم السريع والميليشيا المناوئة للمتمردين بدعم جوي وبري من القوات المسلحة السودانية.

لم يسفر ذلك، عن انتصار عسكري حاسم، لكن هجوم الحكومة الذي تم على مرحلتين، أضعف بشكل ملحوظ الجماعات المسلحة وعزلها جغرافيا. وتسبب أيضا في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح، وحالات تشريد على نطاق واسع.

وقد أضعفت المرحلة الأولى من العملية التي نفذت في الفترة من شهر كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، القدرة العسكرية لجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وطردته من معاقله الواقعة في شرق وجنوب دارفور. وبعد فترة هدوء في عمليات القتال استمرت ستة أشهر، تزامنت مع موسم الأمطار، أطلقت الحكومة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، المرحلة الثانية من العملية، التي ركزت أساسا على طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، من معاقله في شمال وشرق جبل مرة. وقد هاجمت القوات الحكومية، خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، في معاقله الواقعة في شمال وغرب ووسط دارفور، في حين أعلن

جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، عن خطط لاستعادة السيطرة على بعض المعاقل التي فقدها خلال المرحلة الأولى من الهجوم في شمال وجنوب وشرق دارفور. واندلع خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، القتال بين الحكومة وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، قرب الطويلة، في شمال دارفور. وسيطرت القوات الحكومية في كانون الثاني/يناير، على قرية أورشي، في بلدة أم بارو في شمال دارفور، وطردت منها جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي. وأفيد عن استمرار القتال في جبل مرة، مما يضطر السكان إلى الفرار. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين قوات الدعم السريع وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، خلال الفترة من ٤ إلى ١٠ آذار/مارس، في وسط وجنوب دارفور. وإزاء هذه الخلفية، نصب مسلحون مجهولون كمينا في ١٠ آذار/مارس، لقافلة مشتركة بين برنامج الأغذية العالمي والعملية المختلطة، في شمال دارفور. ويسرني أن أحيط المجلس علما بأن القوات المرافقة للقافلة تصرفت بشجاعة وبفعالية.

وقد تدهورت الحالة الإنسانية في دارفور بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٤. ونقدر أن ما لا يقل عن ٤٥٠ ٠٠٠ شخص شردوا نتيجة لأعمال العنف، وهو أعلى رقم في عام واحد منذ ذروة الصراع، في عام ٢٠٠٤. ومن بين هؤلاء الأشخاص، لا يزال ٣٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل مشردين، معظمهم في مخيمات المشردين داخليا. وقد بلغ العدد الإجمالي للمشردين في دارفور الآن ما يفوق ٢,٥ مليون شخص. وقد استمرت هذه الوتيرة السلبية، واستفحلت مؤخرا مع استمرار الأعمال القتالية. ونقدر وقوع ما لا يقل عن ٤٣ ٠٠٠ حالة تشرد جديدة منذ بداية العام.

ويعزى تصاعد أعمال العنف الحالي في دارفور إلى حد كبير، حتى الآن على الأقل، إلى الهجوم الحالي الذي تشنه حكومة السودان وقوات الدعم السريع. وهو لا يرتبط مباشرة بالانتخابات العامة المقبلة في السودان. وكما يعلم المجلس، من المقرر أن تجرى الانتخابات في ١٣ نيسان/أبريل. غير أن الأحداث الميدانية قد تتغير مع تكثيف الحملات الانتخابية. ويمكن أن تؤثر دعوة الشيخ موسى هلال مؤخرا لمقاطعة الانتخابات وتعطيل العملية الانتخابية في جميع أنحاء دارفور، في حال لم تستجب الحكومة لمطالبه، على الحالتين السياسية والأمنية في شمال دارفور خلال الأسابيع المقبلة. وفي حال تنفيذ هذا التهديد، ربما تتزايد التوترات بين القبائل، مع اتخاذ إجراءات أمنية مشددة ونشر قوات أمن حكومية إضافية.

ومع انهيار المحادثات بشأن دارفور والمنطقتين، ومع اتخاذ الحكومة تدابير كان لها تأثير تمثل في الحد من الحرية السياسية، لا تزال آفاق عقد حوار وطني بين الحكومة والمعارضة قبل الانتخابات أمرا مشكوكا فيه. ومع ذلك، عقدت أحزاب المعارضة السودانية والحركات المسلحة والمجتمع المدني اجتماعا في برلين خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير، إعتمدوا في ختامه إعلان برلين الذي يدعو إلى عقد اجتماع تحضيري شامل في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لاحياء الحوار الوطني. ويبدو أن الإعلان يعكس درجة معينة من التوافق في صفوف المعارضة لإعادة الانخراط في الحوار الوطني. وقد رحب حزب المؤتمر الوطني في ٩ آذار/مارس، بإعلان برلين وكذلك الاجتماعات والاتفاقات التي يمكن أن تؤدي إلى إجراء حوار وطني بدون شروط مسبقة. ويقال أن الرئيس البشير قد تنصل من إعلان برلين في وقت لاحق، ويظل هذا الأمر بحاجة إلى توضيح.

وفيما يتعلق بالخطوات الرامية إلى تسليم مهام معينة إلى الفريق القطري للأمم المتحدة، تم الانتهاء من المناقشات الأولية المتعلقة بتحديد المهام ذات الصلة التي يمكن نقلها بعد مراجعة الأولويات الاستراتيجية للبعثة. ومن المتوخى تنفيذ نقل المهام على مراحل، مع أخذ الحالة الأمنية في دارفور بعين الاعتبار،

وتوافر الأموال والقدرة لدى الفريق القطري. وسيتم تقديم اقتراحنا إلى المجلس في التقرير المقبل للأمين العام الذي سيقدم في نهاية شهر أيار/مايو.

وبالإضافة إلى طلب المجلس وضع استراتيجية للانسحاب، بدأت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان في إجراء مناقشات. وتم التوصل خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ شباط/فبراير في الخرطوم، إلى اتفاق بشأن الاختصاصات لإنشاء فريق عمل مشترك، بدأ اجتماعاته اليوم في الخرطوم. وسيقوم الفريق باستعراض الحالة في دارفور، ووضع خريطة طريق للانسحاب التدريجي للبعثة. وسيقدم بعد الانتهاء من أعماله، تقريره المتعلق باستراتيجية انسحاب إلى حكومة السودان ومفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة. وسيعرض التقرير بعد ذلك على المجلس، وعلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، للنظر فيه في نهاية شهر أيار/مايو. وغني عن القول، بأننا نعول على التعاون التام لحكومة السودان في هذه المرحلة المهمة للغاية، حتى نتمكن من إحراز تقدم.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، للأسف لم تظهر أي إشارات على تحسن الحالة في دارفور أو تحقيق تقدم ملموس في اتجاه حل النزاع خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. وفي هذا السياق، تظل الأولويات الاستراتيجية الثلاث التي أوصى بها استعراض البعثة وأقرها مجلس الأمن ذات صلة. ويشكل تنفيذها الهدف الرئيسي للبعثة. لذلك، من الضروري أكثر من أي وقت مضى تكثيف مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بصفة مشتركة، الضغط على الأطراف حتى تدخل في مفاوضات مباشرة حقيقية لوقف الأعمال العدائية، وهو ما يشكل خطوة أولية صوب إحلال سلام شامل ونهائي في دارفور.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد حسن** (السودان): سيدي الرئيس، في مستهل بياني، أتقدم بالتهنئة لكم على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر الذي شهد زيارة المجلس الهامة إلى قارتنا الأم أفريقيا. كما أود أن أتقدم بالشكر أيضا للسيد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على الإحاطة الإعلامية التي تقدم بها في بداية مداولاتنا اليوم بشأن تقرير الأمين العام الدوري عن دارفور (S/2015/141)، وموقف تنفيذ ولاية بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكذلك التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/163).

في هذا السياق، نؤكد أولا اختلافنا الكامل مع التقييم الذي خلص إليه السيد إيرفي لادسوس، لأن المعروض على المجلس الآن تقريران. التقرير الأول وهو تقرير الأمين العام عن دارفور الذي يغطي الثلاثة أشهر الأخيرة، والتقرير الثاني هو التقرير الخاص للأمين العام للمراجعة الاستراتيجية لبعثة العملية المختلطة. وهذا التقرير يغطي عام بأكمله، اثني عشر شهرا، وبالتالي، في بحر ذلك العام، كان الربع الأول من العام قد شهد تصعيد عمليات عسكرية قامت بها الحركات المسلحة وقتها. وقد أحطنا مجلس الأمن تباعا بتفاصيل تلك الهجمات في أكثر من سبعة مواقع في دارفور. وهذا استوجب علينا في ذلك التوقيت، وذلك في مطلع العام، أن نقوم بنشر قوات الدعم السريع. وهي كما أسلفت وكررت كثيرا أمام هذا المجلس، هي قوات نظامية للانتشار السريع، قوات من صميم قواتنا المسلحة، شأنها شأن قوات الدعم السريع الموجودة في كل البلدان الجالسة الآن، هنا في هذا المجلس.

تم احتواء هذا الأمر في الربع الأول وحتى منتصف الربع الثاني من العام ولكن الوضع الآن يختلف، وبالتالي، التقريران يجب أن ينظر إليهما من هذا الباب. تقرير الأمين العام عن

دارفور يغطي الثلاثة أشهر الأخيرة، كما تعلمون. ولكن التقييم الذي على ضوئه خلص السيد إيرفي لادسوس إلى أن الوضع الأمني قد تدهور هو التقييم على بحر العام بحاله. وهذا تقييم غير صحيح.

إن منطوق الفقرة (٧) من قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤) كان واضحا ومباشرا في الطلب إلى الأمين العام أن يجري استعراضا شاملا للبعثة وما حققته على صعيد تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية.

هذا الطلب كان منصوصا عليه في الفقرة العاملة رقم (٧) من ذلك القرار، وبالتالي نحن هنا ليس في معرض توصيات جديدة للمجلس لإقرار المبدأ. مبدأ استراتيجية الخروج أقره مجلس الأمن. وهذا قراره. إنه قرار هذا المجلس.

وذلك الاستعراض يتم بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية، ومن ثم تحديد المهام التي يمكن نقلها من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري ليقوم بتنفيذها. كما طلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن استراتيجية خروج البعثة، وفقا لما أشار إليه السيد إيرفي لادسوس.

كان ذلك استنادا لحقائق هامة، أولها التقدم الذي تحقق على صعيد تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. أشار التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض على بحر العام إلى أن تنفيذ الوثيقة لا يسير بالصورة المطلوبة وذلك غير صحيح. أكدت تقارير سابقة أيضا للأمين العام أن تنفيذ وثيقة الدوحة حقق تقدما وهناك بعض القصور في بعض الجوانب، جزء منها نتحمله نحن وجزء منها يتحمله المانحون وهو الجزء الأكبر. وبالتالي فإن مسيرة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام تسير في خطها المرسوم لها تماما، وإن شابها بعض التأخير في بعض الجوانب، ولكنها تمضي بصورة مطمئنة وجيدة. وهذا ما ترتب عليه حالة الأمن والاستقرار في ولايات دارفور الخمس.

باستثناء بعض الجيوب المحدودة التي تنشط فيها بقايا عناصر المجموعات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة، هناك جيوب في دارفور ما زالت تنشط فيها بواقي هذه العناصر، والتي تحاول بين الفينة والأخرى، القيام ببعض الأعمال العسكرية لكي تعيق استكمال ما تبقى في تنفيذ وثيقة الدوحة، ولكي تعرقل أيضا هذه الحركات، تسعى لكي تعرقل أيضا التخطيط الجاري لرسم وتنفيذ استراتيجية خروج البعثة.

وقد يتساءل سائل، لماذا ذلك؟ ذلك لأن بقايا عناصر هذه المجموعات المسلحة أصبحت تراهن الآن على تعطيل عمليات العودة الطوعية الواسعة الجارية في ولايات دارفور الخمس. ومن ثم بقاء النازحين في المعسكرات، لكي تجد هذه المجموعات المسلحة مسوغا، وتدعي أنها تحمل السلاح لأجلهم وباسمهم، وذلك غير صحيح.

فيما يتعلق بما جاء في التقرير الخاص بالمراجعة الاستراتيجية للبعثة عن استراتيجية الخروج، وكما أشارت بوضوح الفقرة (٧٦) من التقرير، فقد انعقدت حتى الآن جولتان من المشاورات في الخرطوم بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

حيث خلصت تلك المشاورات إلى تكوين فريق عمل مشترك لرسم استراتيجية الخروج وتنفيذها. وكما أكدنا في بيانات سابقة، فإننا بصدد تنفيذ استراتيجية الخروج هذه بطريقة ممرحلة ومتدرجة تبدأ بالتخفيض الفوري للمكون العسكري للبعثة ثم المكونات الأخرى في المناطق الآمنة والمستقرة في دارفور.

أشير في هذا السياق تحديدا، إلى ولاية غرب دارفور وولاية وسط دارفور. على أن تستمر عمليات التقليص مرحليا لتشمل المناطق الأخرى، وفقا للمعايير التي أتفقنا عليها في الجولتين بالخرطوم.

ولذلك فإننا نؤكد من هذا المنبر، استعداد وجاهزية مؤسساتنا وأجهزتنا المعنية لعمليات الإحلال والإبدال الآن. وفي ذات الوقت، نهيب بالأمانة العامة للأمم المتحدة تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري لكي يشرع في تنفيذ ما ينقل إليه من مهام من البعثة اتساقا مع ما نص عليه القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) بشأن نقل هذه المهام.

أما فيما يتعلق ببيئة عمل بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإن تقرير الأمين العام الدوري الأخير عن دارفور، الذي يغطي الثلاثة أشهر الأخيرة، وهو التقرير الأحدث والمعروض عليكم الآن، أشار في الفقرة ٣٦ منه إلى أنه:

”خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت حكومة السودان ٥٢٣ تأشيرة لأفراد العملية المختلطة، بما في ذلك ١٢ مدنيا، و ١٤١ عسكريا، ٢٣٦ شرطيا، و ١٣١ متعاقدا، و ٣ مستشارين“، وحتى الآن حتى ٢٦ كانون الثاني/يناير، أي قبل شهر ونصف من الآن ”كان هناك [فقط] ٢١ طلب تأشيرة [دخول] لم يبت فيها“، ونحن نتحدث عن بعثة قوامها الآلاف تنتشر في دارفور، ٢١ تأشيرة دخول فقط هي التأشيرات المعلقة.

هذا ما نص عليه تقرير الأمين العام، هذا ليس حديثنا نحن، هذا الذي نص عليه تقرير الأمين العام الذي بين أيديكم الآن، وبالتالي فإن أي حديث عن أن البعثة تواجه قيودا أو عراقيل فهو حديث مردود وباطل وغير صحيح. لا يمكن أبدا أن تكون بعثة قوامها بهذا الحجم، وتكون التأشيرات المعلقة ٢١ تأشيرة.

إننا ننظر إلى البعثة الأفريقية التكوين بمنظار آخر، وننظر إليها باعتبار وتقدير خاص جدا، ولذلك كان تعاوننا مع هذه البعثة منذ نشرها وسوف نستمر في هذا التعاون، بل نكثفه أكثر خاصة في المرحلة القادمة، لأننا على أعتاب مرحلة هامة، وهي مرحلة تنفيذ استراتيجية خروج البعثة.

فيما يتعلق بالعملية السياسية الرامية إلى إلحاق الحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة بقطار السلام، وهي العملية الأهم. فإننا وكما أوضحنا في بيانات سابقة أمام المجلس، لم يعد هناك مبرر لعدم انخراط بقايا هذه المجموعات المسلحة في العملية السياسية وفي إطار مبادرة الحوار الوطني الشامل، والضمانات والتعهدات التي أعلنتها حكومة السودان من أجل مشاركة هذه الحركات بحرية كامل ودون قيد أو حجر.

لذلك، فإننا نرفض بشدة ما جاء في التقرير الحصري من إشارات إلى توقف الأعمال التحضيرية للحوار بسبب الانتخابات وما أسماه أيضا بجمود العملية السياسية خلال الفترة الماضية، على النحو الذي أشار إليه السيد إيرفي لادسوس. هذا غير صحيح البتة، ولعل المفارقة هي أن التقرير نفسه أشار في الفقرة ٣٧ أيضا إلى أن جهود الوساطة قد أثمرت خلال الفترة الماضية في تنظيم أكثر من فعالية.

أولا، تنظيم ورشة العمل التي انعقدت في أديس أبابا خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي للمجموعات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة.

كما أشار التقرير أيضا إلى المفاوضات المباشرة التي تمت مع حركة العدل والمساواة فصيل جبريل، وحركة تحرير السودان فصيل مني أركو مناوي، وذلك أيضا كان في أديس أبابا، خلال الفترة ٢٣-٣٠ من ذات الشهر. لذلك فإن الحديث عن جمود كامل في العملية السياسية غير صحيح. وهذا أيضا ما جاء في تقرير الأمين العام.

صحيح أن لهذا الحركات مواقف متعنتة جدا، وهذا يستوجب الدور المطلوب من المجلس.

كذلك نشير إلى أن التقرير حاول في أكثر من موضع الإيحاء بحالة عدم الاستقرار الأمني بسبب المواجهات القبلية وأعمال الإجرام واللصوصية.

وكما اشرنا أيضا في بيانات سابقة، فإن تاريخ العنف القبلي في دارفور قديم قدم تاريخ دارفور نفسها. نحن لم نقل أبدا أن العنف القبلي قد انتهى وأن أعمال الإجرام واللصوصية قد انتهت. ولكن أيضا لن نرهن استراتيجية خروج البعثة بمثل هذه المسائل المتعلقة أصلا بتاريخ دارفور.

نحن نسعى لذلك، والحكومة بذلت جهوداً مقدّرة في إطار هذه المصالحات وحققت العديد من المصالحات على النحو الذي تمّ مؤخّراً بين المعالية والرزيقات.

والمفارقة أيضاً أن ذات التقرير (S/2015/141) أكد في الفقرة ٧٣ منه حدوث تطورات إيجابية في عمليات المصالحة القبلية التي أشرنا إليها. وفي هذا السياق نذكّر مجدداً أيضاً أننا جادّون في احتواء هذه المنازعات وما زالت جهودنا متواصلة وبالتنسيق مع بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) من أجل احتوائها وبصورة نهائية.

ختاماً، وفي إطار ما أشار إليه السيد إيرفي لادسوس بشأن عملية الحوار الوطني وتنصّل البعض، وما جاء من إشارة محددة إلى تمرّد الزعيم القبلي موسى هلال، أنا أقول إن السيد موسى هلال قد أعلن أمس أنه مع الانتخابات وأنه ليس بعيداً عن عملية الحوار. وذلك أيضاً غير صحيح. ختاماً، إننا نؤكد أن عملية الحوار الوطني الشامل التي انطلقت منذ ٢٧ كانون الثاني/يناير الماضي بمبادرة من فخامة السيد رئيس الجمهورية، هذه العملية عملية ماضية إن شاء الله إلى غاياتها، كما أن التحضيرات الجارية للانتخابات في نيسان/أبريل المقبل لا تعني أبداً تنازلنا عن عملية الحوار أو تراجعنا عن عملية الحوار الوطني الشامل. المساران يسيران جنباً إلى جنب. والحوار، كما أكد السيد رئيس الجمهورية، الحوار عملية مستمرّة حتى بعد الانتخابات، وقد تابعتم جميعاً الزيارة التي قام بها فخامة السيد رئيس الجمهورية إلى مدينة الجنينة حاضرة ولاية غرب دارفور في ٤ آذار/مارس الجاري، والحشد الجماهيري الضخم الذي التقاه، وكان ذلك استفتاء واضحاً وانحيازاً من أهل دارفور لعملية الحوار، واستشرافاً للمرحلة الجديدة القادمة: مرحلة ما بعد الانتخابات.

لذلك فإننا نختم بتكرار مناشدتنا لمجلس الأمن بضرورة الضغط على بقايا عناصر الحركات المسلّحة الرافضة لوثيقة الدوحة حتى تنحاز هذه المجموعات لخيارات السلام، وتنصرف طاقات الجميع نحو البناء وإعادة الإعمار في دارفور. وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

**الرئيس** (تكلّم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.